تأثير تدفق القروض الخارجية في تحقيق التحولات الهيكلية لاقتصادات بعض دول الاسكوا للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٢)

للطالب/ صادق زوير لجلاج السعيدي
أشراف/ الأستاذ المساعد الدكتورة راوية عبد الرحيم ياس

تتطلب عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية مبالغ كبيرة من رؤوس الأموال اللازمة لتنفيذ البرامج والخطط الاقتصادية، ولما كانت الاستثمارات التي تنفذها هذه الدول خلال حقبة معينة، تزيد على ما تم تحقيقه من موارد مالية محلية، فلابد أنْ يمول الفرق من خلال انسياب صافٍ لرأس المال الأجنبي (قروض ومساعدات) إلى الداخل خلال المدة نفسها، لغرض سَدّ الفجوة في الموارد المحلية المعدة للاستثمار، وعانت بعض دول الاسكوا (الأردن، مصر، لبنان، اليمن) كغيرها من الدول النامية وما زالت تعاني من محدودية مواردها المعدة للاستثمار، مما دفعها إلى الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية متمثلةً بالقروض الخارجية، لمواجهة متطلبات عملية التنمية ، فأصبحت عملية سداد (الأقساط + الفوائد) عبئاً على اقتصاداتها، وباستخدام هذه الأموال تسعى هذه الدول لتصحيح الاختلالات الهيكلية في اقتصاداتها، أو تحقيق التحولات الهيكلية المرغوبة خلال مسيرتها التنموية.

وتُعد الآثار والتغيرات التي تحدثها تدفقات القروض الخارجية إلى الدول المضيفة ولا سيما الدول النامية، موضوعاً جدلياً وشائكاً، يثير الكثير من التساؤلات حول جديتها وإمكانيتها في إحداث التطور والتنمية في الدول المتلقية، وقد اختلفت دراسات الباحثين حول هذا الموضوع في الأسلوب والنتائج، فبعضهم يؤيد الأثر الإيجابي للقروض الخارجية على النمو الاقتصادي، والبعض الآخر لا يؤيد ذلك.

لذا اهتمت الدراسة بتسليط الضوء على حجم تدفق القروض الخارجية لبعض دول الاسكوا (الأردن، مصر، لبنان، اليمن) وما شكلته من أعباء عليها، واستقصاء مدى قدرة تدفق هذه القروض على إحداث التحولات الهيكلية المرغوبة في اقتصاداتها.

ولتحقيق ذلك تم استخدام انموذج قياس (Chenery- Taylor)، وبعد إجراء التحويرات عليه، تم تحديد المؤشرات الهيكلية والتي تتمثل بـ:

Y_1 : نسبة ناتج القطاع الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام (١٩٩٥).
Y_2 : نسبة ناتج القطاع الصناعي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام (١٩٩٥).
Y_3 : نسبة ناتج قطاع الخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام (١٩٩٥).
Y_4 : نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي إلى إجمالي القوى العاملة.
Y_5 : نسبة القوى العاملة في القطاع الصناعي إلى إجمالي القوى العاملة.
Y_6 : نسبة القوى العاملة في قطاع الخدمات إلى إجمالي القوى العاملة.

أما المتغيرات المستقلة المؤثرة فيها فتمثلت بـ:

X_1 : نسبة إجمالي القروض الخارجية إلى الناتج القومي بالأسعار الثابتة لعام (١٩٩٥).
X_2 : نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الناتج القومي بالأسعار الثابتة لعام (1995).
X_3 : عدد السكان (بالملايين).
X_4 : معدل دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.
X_5 : نسبة الصادرات إلى الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام (1995).
X_6 : نسبة الاستيرادات إلى الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام (1995).
U_i : الخطأ العشوائي أو المتغير العشوائي.

وتم اعتماد الأسلوب الكمي التحليلي في البحث بالاستناد إلى بناء النماذج الاقتصادية القياسية وباستخدام أنموذج الانحدار الخطي المتعدد، واستخرجت النتائج بالاعتماد على برنامج (Spss)

وبطريقة الحذف الخلفي، وتقدير معلمات نماذج الانحدار الخطي المقدر بواسطة طريقة المربعات الصغرى والتي على أساسها يمكن تحديد درجة تأثير المتغيرات المستقلة (Xi) في المتغيرات التابعة (Yi)، ثم اختبار قوة هذه النماذج من خلال الاختبارات الإحصائية المعروفة كاختبار (T-Test) و دربن واتسون (D.W) ومعامل التحديد (R^2) وغيرها.

وقد خرجت الدراسة بالعديد من النتائج منها تزايد تدفق القروض الخارجية للدول عينة البحث خلال مدة الدراسة من (٤٩٢٤٨) مليون دولار عام (١٩٩٠) إلى (٦١٢١١)مليون دولار عام (٢٠٠٢) وكانت (مصر) تتصدر هذه الدول من حيث حصتها من إجمالي هذه القروض، وشكلت القروض طويلة الأجل النسبة الأكبر من إجمالي القروض الخارجية إذ زادت من (٨٣.٠) من المائة في عام (١٩٩٠)إلى (٨٧.٣)من المائة عام (٢٠٠٢) وكانت معظمها قروض من المصادر الرسمية الثنائية باستثناء(لبنان) إذ كانت معظم قروضه من المصادر الخاصة (اصدار السندات بالعملة الأجنبية)، كما إن قروض كل من (الأردن ولبنان) كانت الأكثر صعوبة من بين الدول عينة البحث إذ تميزت بارتفاع أسعار الفائدة وقصر مدة السداد ومدة السماح وانخفاض نسبة عنصر المنحة فيها، أما بالنسبة لمدفوعات خدمة القروض الخارجية لهذه الدول فقد تزايدت وبصورة كبيرة مقارنة بما تحقق منها في عام (١٩٨٠) وكانت معظم المدفوعات للمصادر الرسمية.

إما بالنسبة إلى نتائج تحليل انموذج القياس الاقتصادي لأثر المتغيرات المستقلة في المؤشرات الهيكلية المختارة، مبينة أهمية هذه المتغيرات ودورها في تحقيق التحولات الهيكلية في اقتصادات تلك الدول، وإن التحولات الهيكلية التي حدثت في معظم اقتصادات الدول عينة البحث، بفعل تدفق القروض الخارجية لم تتخذ سياق التحول من القطاع الزراعي إلى قطاعي الصناعة والخدمات، ما عدا (مصر) إذ كان للقروض الخارجية أثر في إحداث التحول الهيكلي المرغوب في اقتصادها، وقد يعود ذلك لأسباب سياسية تمثلت بشطب (٢٤) مليار دولار من ديونها الخارجية في أعقاب أزمة وحرب الخليج، هذا على صعيد هيكل الإنتاج، وما ينطبق على هيكل الإنتاج ينطبق على هيكل القوى العاملة، إذ لم يحدث التحول الهيكلي المرغوب في كل اقتصادات الدول عينة البحث، والذي يتمثل بانتقال القوى العاملة من القطاع الزراعي إلى قطاعي الصناعة والخدمات.